الشرقيـة، وان يقوم اعضاء المجلس الجديد بانتخاب زملائهم في الضفة الفلسطينية. وكان القرار، حينئذٍ، نوعاً من التحدي لمقررات «قمّة الرباط» القاضية بوحدانية التمثيل الفلسطيني(٤٧).

بيـد ان ذلك لم يكن يعني، بأي حال، توقف المحادثات غير العلنية التي تجددت خلال العام ١٩٨٤، وعقد بنتيجتها المجلس الوطني الفلسطيني دورته في عمّان، في تشرين الاول (اكتوبر)، واكد موافقته على صيغة التعاون الفلسطيني ـ الاردني، فأتاح لعرفات ان يسير قدماً في مباحثاته مع الملك حسين، ووقّع الطرفان خلالها على «اتفاق عمّان»، في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، ودشّنا بذلك مرحلة من الجهد الدبلوماسي المشترك، حيث كان الظن متجهاً، في حينه، الى ان في الافق امكانات للسلام القائم على مبادلته بالارض. الاّ ان الخلاف سرعان ما دبّ في علاقة الطرفين، وتركّز في طبيعة فهمهما المتغاير للوسائل الكفيلة والضامنة لتحقيق البند الثاني من الاتفاق، والمتعلق، اساساً، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والذي يقول: «سيمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتسنى للاردنيين والفلسطينيين التوصل الى ذلك في اطار اتحاد كونفدرالي عربي بين الدولتين، الاردنيـة والفلسـطينية»(٤٨). ويبدو ان عرفات سعى الى اعتراف دولي، اميركي خصوصاً، بأحقية الفلسطينيين في اقامة دولتهم، ولو كانت كونفدرالية مع الاردن، في الوقت الذي حاول الاردن اقناع قيادة المنظمة ـ والكلام للملك حسين ـ «بأن موضوع تقرير المصير في اطار الاتحاد الكونفدرالي هو شأن اردني ـ فلسـطيني، وليس لأحـد علاقـة فيه، فلا فائدة من تأييد هذه الدولة، او تلك، لهذا الموضوع، ما دمنا قد قررنا نحن هذه الصيغة؛ فالمهم هو تحقيق الانسحاب [الاسرائيلي] اولاً، ومن ثمّ المضي في تطبيق ما اتفقنا عليه»(٤٩).

كان الاقتناع الاردني يتلخّص في ان عربة الحل اثقل من ان يجرّها حصانان (الاردن والمنظمة). لكن هذا لم يكن يمنع، بأي حال، من انتظامهما امام المركبة، في مرحلة عمل دبلوماسي طويل ومرن يفـرض على صانع القرار، لدى كلا الطرفين، ازالة المتاريس الشكلية من خطوط التماس بين فرقاء يعتبرهم الخصم والمجتمع الدولي، على حد سواء، طرفاً واحداً؛ وليس من الحكمة، بمكان، احداث فرز واستقطاب حادين في مواجهة موقف دولي لا يزال قابلاً للاخذ والرد. غير ان خطاب الملك عبّر، بصورة جلية، عن عجزه في تجاهل الفلسطينيين وعدم القدرة على تمثيلهم، في آن؛ وكأن له واجب تحمل تبعات قضيتهم، وليس له الحق في المساهمة في حلها. من هنا، اتضحت خطوط العمل السياسي المستقبلي بالنسبة الى الاردن؛ وهي، ايضاً، ما نوّه اليه خطاب الملك حسين الذي اشار الى ان الاردن «يوجّه تحركاته في خطين متوازيين: خط دفاعي يشمل بناء المناعة الداخلية عسكرياً، وتنمية ضمن اقصى الطاقات والقدرات المتوافرة لدينا؛ وخط تعرّضي يشمل التحرك السياسي على ثلاثة محاور، فلسطينياً وعربياً ودولياً»(٥٠).

ولمّا كان الامر كذلك، فلم يكن بالمستغرب ان تشهد البلاد نمو تيارات سياسية تدعو الى وطنية محض شرق اردنية، تآلف معها بعض اعضاء الاسرة المالكة، وتعاطف معها الملك نفسه، بعد ان تأكد للعرش ان دولته اصبحت، بالديناميات الخاصة بها، قادرة على انجاز «أردنة» الاردن؛ عندها تولّت الاسرة الهاشمية صوغ الخط البديل الذي اعلن، دون تهيّب أو حرج، عن انفكاك التحالف السابق مع القضية الفلسطينية واصحابها.

ولا يضرب في غيب الاحداث منْ يشير الى ان للانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت أواخر العام ١٩٨٧، الدور الحـاسم في رسم معـالم هذا الانفكـاك بتـأكيـدها ما يسمى بـ «حق الرقبة» على